

13 أيار/مايو 2020



حماه: اعتقالات بحق سوريين عائدين من  
لبنان بطرق "غير شرعية"

## حماء: اعتقالات بحق سوريين عائدين من لبنان بطرق "غير شرعية"

تم اعتقال ما لا يقل عن 16 شخص من قبل أجهزة أمنية وتنفيذية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020 قبل تحويل عدد منهم إلى "محكمة مكافحة الإرهاب"

## خلفية:

بتاريخ 22 أذار/مارس 2020، أصدرت وزارة الداخلية التابعة للحكومة السورية، قراراً بإغلاق كافة المعابر البرية الحدودية مع لبنان بشكل كامل، وهم معابر: المصنع والدبوسية والعربيضة، أمام حركة القادمين والمغادرين من فيهم السوريين حتى إشعار آخر، وذلك ضمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية للتتصدي لانتشار فايروس كوفيد-19 المستجد.

قرار إغلاق المعابر الحدودية مع لبنان دفع بالعديد من الشبان والعائلات اللاجئين في لبنان إلى التجمع أمام نقطة المصنع/من الجهة اللبنانية، بتاريخ 14 نيسان/أبريل 2020 في محاولة منهم للضغط على الجانب السوري للسماح لهم بالعودة إلى سوريا نظراً لسوء أوضاعهم المعيشية في لبنان والتي تفاقمت بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية التي رافقت الاحتجاجات الأخيرة في لبنان ولاحقاً بسبب أزمة فيروس كورونا العالمية.

كما ساهم قرار إغلاق المعابر البرية مع لبنان بزيادة نشاط طرق "التهريب" من لبنان إلى سوريا، والذي يسلكه عادة الأشخاص السوريين الذين غادروا سوريا بداية عبر طرق التهريب، إضافة إلى الأشخاص الذين لا يملكون وثائق رسمية وأوراق تمكنهم من العودة عبر المعابر الرسمية أو الأشخاص غير القادرين على دفع الغرامات المترتبة عليهم للسلطات اللبنانية لقاء تخلفهم عن تجديد الإقامات السنوية أو عدم حيازتهم لها أصلاً.

## مقدمة:

رصدت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة قيام السلطات السورية باعتقال/احتجاز/توقيف ما لا يقل عن 16 شخصاً من العائدين من لبنان مؤخراً بطريق غير شرعية/التهريب، وذلك في مدينة حماه وحدها منذ كانون الثاني/يناير 2020 وحتى نهاية آذار/مارس 2020، حيث تم احتجازهم بداية في مركز حجر صحي ومن ثم قام جهازاً للأمن الجنائي والأمن العسكري نقليهم إلى دمشق لعرضهم على محكمة قضايا الإرهاب.

وكان "مخاتير" أحياه مدينة حماه واللجان الشعبية فيها قد تلقوا تعاملاً من جهازي الأمن السياسي والأمن الجنائي تنص على وجوب الإبلاغ عن أي شبان أو عائلات قد عادت من لبنان بشكل غير شرعي/عبر طرق التهريب.

إضافة إلى ذلك تابعت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة حالة المجموعات التي كانت عالقة مؤخراً عند النقطة الحدودية جديدة يابوس- المصنع، والذين تم نقليهم إلى مركز حجر صحي يوم 18 نيسان/أبريل 2020، في حين ما يزال هناك أفراد آخرون عالقون بانتظار السماح لهم بالعودة إلى سوريا.

ولغرض هذا التقرير تحدثت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة مع أشخاص كانوا ضمن المجموعات العالقة عند الحدود السورية اللبنانية إضافة إلى ذوي بعض الشبان الذين تم اعتقالهم بعد عودتهم من لبنان بشكل غير شرعي/عبر طرق التهريب.

## 1. اعتقال أشخاص عادوا عبر طرق التهريب في حماة:

قام جهازاً للأمن الجنائي والأمن العسكري باعتقال ما لا يقل عن 16 شاباً كانوا قد عادوا إلى سوريا بطريقة غير شرعية، وقام بعض العناصر بإبلاغ ذوي بعض المعتقلين أن سبب الاعتقال هو عودتهم بهذه الطريقة إضافة إلى تواصلهم مع مهربين مطلوبين للأجهزة الأمنية، وتم إحالة قسم منهم إلى محكمة قضايا الإرهاب بدمشق، في حين تم إطلاق سراح عدد قليل منهم بعد أن قاموا بدفع مبالغ مالية/ رشاوى داخل فرع الأمن الجنائي في حماه.

وتحدث سوريون من أجل الحقيقة والعدالة إلى "فاطمة" وهي والدة أحد المعتقلين من مدينة حماة- حيث تم اعتقال ابنها الذي عاد من لبنان في نهاية شهر أذار/مارس بشكل "غير شرعي"، حيث قالت: "جاء فريق من الهلال الأحمر إلى بيتنا وطلبأخذ ابني لإجراء فحص واختبار فيروس كورونا وعزله في مركز الشريعة، وعندما ذهب وتأكدوا أنه غير مصاب جاء الأمن الجنائي إلى مركز العزل وقام بتوفيقه على تعهد بمراجعة الفرع بعد انتهاء العزل لدفع غرامة الدخول بالتهريب وتحويله للقضاء وحذره من الهروب، وفعلاً انتهى العزل وذهب ابني إلى فرع الأمن الجنائي وحققوا معه ثم حولوه إلى الأمن العسكري، وبقي لديهم ثلاثة أيام وهم يتحققون معه ثم أعادوه للأمن الجنائي الذي حوله محكمة الإرهاب، وبحسب ما علمت أن هناك من كتب فيه تقرير أمني أثناء وجوده في لبنان وهو الآن في سجن حماة المركزي بانتظار محاكمته".

وأيضاً، قال "عمار الجرعتلي"، ومن أهالي حي الاميرية بمدينة حماة، إن دورية من قسم شرطة الحميدية أبلغتهم بأنه يتوجب على شقيقه مراجعتهم كونه عاد من لبنان عبر طريق التهريب خلال شهر شباط/فبراير، حيث قال: "قام أخي بمراجعة قسم شرطة الحميدية بناء على التبليغ الذي تلقاه منهم، وعندما قام بذلك تم التحقيق معه في القسم من ثم تم تحويله إلى فرع الأمن الجنائي، وقاموا هناك بالتحقيق معه عن كيفية دخوله ومن ساعده وقالوا لنا أنهم سيحولونه للقضاء بتهمة الدخول الغير شرعي كما يتوجب عليه دفع الغرامة المترتبة على ذلك يحددها القاضي في محكمة الإرهاب، وعندما سألناهم لماذا سيتم تحويله إلى محكمة الإرهاب وليس محكمة جنایات فقالوا لأن من أدخله (أي المهرّب) مطلوب بتهم الإرهاب وأن أخي تعاون معه ويوجد اتصالات على هاتفه بين أخي وبينه".

## 2. سوريون عالقون عند الحدود اللبنانية السورية:

بتاريخ 14 نيسان/أبريل 2020 تجمع قرابة 100 شخص بينهم نساء وأطفال عند المعبر الحدودي جديد يابوس (من الجهة السورية) المصنوع (من الجهة اللبنانية)، في محاولة للضغط على الجانب السوري للسماح لهم بالعبور والعودة إلى سوريا، ولكن الضابط المسؤول طلب منهم الرجوع والابتعاد عن الشريط الحدودي، ما دفعهم محاولة الدخول بشكل غير شرعي عبر طريق فرعى قريب من قرية جديدة يابوس إلا أنهم تعرضوا لإطلاق نار مباشر من قبل حرس الحدود السوري.

وأكد أحد الشهود الذين تحدثت معهم سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أن المعبر الحدودي مغلق أمام المدنيين فقط، حيث إنه يسمح للأشخاص المنضمين إلى "حزب الله" بالعبور من وإلى سوريا في أي وقت.

الشاب أحمد الرفاعي وهو أحد الأشخاص الذين كانوا عالقين عند النقطة الحدودية قال لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة ما يلي:

"قامت دورية سورية بالقدوم إلينا وأخذت منا مبالغ مالية بين 2000 و5000 ليرة سورية من كل شخص، وقال الضابط في الدورية أنه سيعود ليخبرنا متى ندخل ولكنهم لم يسمحوا لنا، كان يوجد معنا حوالي 20 امرأة و15 طفل".

وبتاريخ 18 نيسان/أبريل 2020 قامت السلطات السورية بإرسال ثلاث حافلات لنقل العالقين عند الحدود، حيث قال أحد الأشخاص ضمن المجموعة والمتوارد الآن في مركز حجر صحي:

"لقد قامت الدوريات التي نقلتنا من الحدود بتسجيل كافة بياناتنا حتى أرقام الهاتف وعنوان السكن الدقيق الذي سنذهب إليه، وطلبوا منا التوقيع على ورقة تعهد بعدم مغادرة مركز الحجر الصحي قبل الانتهاء من التحقيق معنا، أيضاً قاموا بتسجيل أسماء نحو 25 شخصاً كانوا عالقين معنا ولكنهم دخلوا عبر طرق التهريب".

وأضاف:

"كان بيننا أشخاص كانوا قد غادروا سوريا بشكل غير قانوني عبر طرق التهريب، قالوا لهم إنه سوف يتم إحالتهم إلى القضاء بعد انتهاء فترة الحجر الصحي".

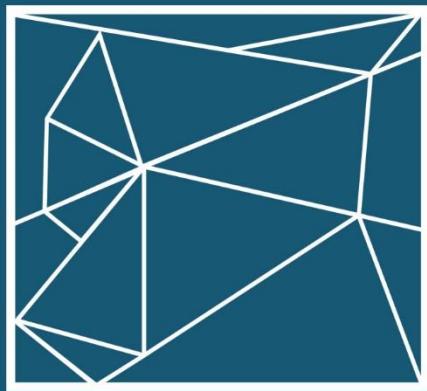
وقال أحد الأشخاص العالقين عند الحدود حالياً / ينحدر من مدينة حماه: "خرجت من سوريا بشكل نظامي عام 2014 وبعد أن توقف عملي في لبنان ولم يعد هناك أي مجال للعيش أو العمل قررت العودة ولم يعد لي خيار سوى العودة بالتهريب لأن الحدود مغلقة وأنا الان انتظر مع الآخرين وحاولت الدخول ثلاث مرات عبر طريق التهريب ولكن حرس الحدود السوري أطلق النار علينا".

وتبلغ تكلفة العبور عبر طريق التهريب من لبنان إلى سوريا برفقة مهرب سوري الجنسية ما بين 100 إلى 500 ألف ليرة سورية للشخص الواحد، ويعتبر الطريق خطراً وقليلاً تنجح محاولة العبور، كون حرس الحدود السوري يطلق الرصاص بشكل مباشر على من يحاول العبور.

أيضاً وبتاريخ 21 نيسان/أبريل 2020 نشرت قناة LBC اللبنانية [تقريراً](#) مصوراً قالت إن فيه نحو 250 لاجئ سوري بينهم نساء وأطفال عند المنطقة الحدودية الفاصلة بين لبنان -المصنع الجديد يابوس- منتظرین سماح السلطات السورية لهم بالعبور إلى سوريا، ولايزالون منتظرین في العراء دون أي مأوى.

وتحدثت الباحثة الميدانية لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة مع أحد أقارب لاجئ عالق عند النقطة الحدودية حيث قال:

"إن السلطات السورية منعت اللاجئين من العودة إلى بلداتهم بحججة مغادرتهم البلاد بطريقة غير شرعية، وسمحت فقط لنحو 60 شخصاً منهم يحملون جوازات سفر بالدخول إلى سوريا في حين ما يزال الباقي عالقون بانتظار موافقة وزارة الداخلية وباختصار توفر مكان لهم في مراكز الحجر الصحي، حيث إنه سيتم نقلهم لهذه المراكز كما حدث مع المجموعة السابقة".



## عن المنظمة

ولدت فكرة إنشاء منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» لدى أحد مؤسسيها، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده سوريا.

بدأ المشروع بإمكانيات متواضعة، حيث كان يقتصر على نشر قصص لسورين تعرضوا للاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة راسخة تعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا.

وانطلاقاً من قناعة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأن التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مر التاريخ هو نعمة للبلاد، فإن فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضممان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.